

القطرية تحذر بوينغ وأيرباص وتبدأ بيع طائرات أسطولها

الأزمات المالية تحاصر شركة الطيران الحكومية على كافة الجبهات



مغلق للصيانة

وفي علامة أخرى عن مدى الأزمة التي تمر بها الخطوط القطرية على وقع تفشي فيروس كورونا، حيث لم يكن لا خيار لها سوى تصريف عدد كبير من الموظفين لاحتواء تداعيات إجراءات العلق الشامل في أغلب دول العالم وتقادي الإنهيار.

وحذرت الشركة في مذكرة داخلية الشهر الماضي، من أنها ستضطر لـ "تصفير عدد كبير" من موظفيها بسبب انهيار حركة النقل الجوي من جراء الوباء.

وتكبدت الخطوط القطرية خسائر بلغت حوالي 639 مليون دولار في السنة المالية، التي انتهت في مارس العام الماضي، وهو ما يعني أن الخسائر تضاعفت أكثر من تسع مرات قياسيا بالعام المالي السابق.

على بعض رحلاتها حتى منتصف الشهر المقبل، مع إعادة بناء شبكتها تدريجيا. لكن تعافيا كاملا قد يستغرق ما يصل إلى أربع سنوات، وقال الرئيس التنفيذي للشركة حينها "سأندشش للغاية إذا حدث شيء قبل 2023/2024".



أكبر الباكر
سنلغي الطلبيات إننا
لم تقبل بوينغ وأيرباص
تأجيل التسليم

وتعتبر الخطوط القطرية من بين عدد قليل فحسب من شركات الطيران التي واصلت تسير بعض رحلات نقل الركاب أثناء الجائحة.

ويشكل المسافرون إلى الدول الخليجية المجاورة من رجال الأعمال والسياح والعمال العرب والإسبوعيين والأفارقة نسبة كبيرة من زبائن الخطوط القطرية حيث يسافرون بين الدول المجاورة عبر الدوحة إلى الوجهات الكثيرة التي أطلقتها الشركة في السنوات الأخيرة.

وتقول الشركة إن أسطول طائراتها من طراز إيرباص أي 380، الذي يبلغ عدده عشر طائرات لن يحلق حتى منتصف إلى أواخر 2021 على الأقل.

وأكد الباكر الشهر الماضي أن تعافي الطلب العالمي على السفر من تداعيات جائحة فيروس كورونا سيستغرق سنوات وأن العديد من مرطدي رحلات الأعمال ربما لن يعودوا أبدا. وتوقع أن يشغل المسافرون ما يصل إلى 60 في المئة من المقاعد

ماكس. وقال الباكر إنها ستبيع الطائرات الخمس التي تم تسليمها وتامل التوصل "لإتفاق" بشأن الطائرات التي طلبتها. والإن تنوي الشركة أن تبقى 20 في المئة من أسطولها خارج الخدمة في المستقبل القريب، ولا تتوقع تسير رحلات لجميع الوجهات، التي كانت تحلق إليها قبل الجائحة وعددها 165 حتى عام 2023.

وكانت الخطوط القطرية تسير رحلات إلى مختلف أنحاء العالم، غير أنه مع انعكاسات الوباء دفعها إلى تقليص وجهاتها، وهذا يعني أنها ستفقد إلى خسائر وذلك للعام الثالث على التوالي. واضطرت الشركة إلى التحليق على مسارات أطول لتفادي المجال الجوي لبعض جيرانها والمغلق في وجه طائراتها بعد المقاطعة الخليجية.

تعطي توقعات المسؤولين عن الخطوط القطرية حول عودتها إلى النشاط سريريا صورة قاتمة عن مدى تأثير أزمة الوباء والمقاطعة على الشركة الحكومية خاصة مع تحذيرها عملاقي صناعة الطيران بوينغ الأميركية وأيرباص الأوروبية من مغبة عدم تأجيل الطلبيات، في الوقت الذي تريد فيه تخفيف الأعباء التشغيلية عبر بيع طائرات من أسطولها.

الدوحة - انعكست الأزمة المالية التي تمر بها الخطوط القطرية حالة من التخبط لدى المسؤولين ومحاولاتهم اليائسة للسيطرة على الأوضاع مهما كلفهم الثمن. وفي أحدث حلقة من المشاكل المزمنة التي تعاني منها الشركة الحكومية، والمتزامنة مع العام الثالث من المقاطعة الخليجية، التي فرضتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر على الدوحة، بدأ هامش تحرك الخطوط القطرية يضالع أكثر مما هو متوقع. وحذر أكبر الباكر الرئيس التنفيذي للخطوط القطرية الثلاثاء شركتي بوينغ الأميركية وأيرباص الأوروبية من رفض طلبيات شركة الطيران بتأجيل تسليم طائرات في معركة على من سيتحمل وطاة أزمة فايروس كورونا.

انعكاسات الوباء دفع الشركة إلى تقليص وجهاتها، ما يعني أنها ستفقد إلى خسائر للعام الثالث على التوالي

ويرى محللون أن تحركات الخطوط الجوية القطرية تستعد من مهمة إنقاذ الشركة التي تكافح بحثا عن منافذ جديدة تساعدها في تعويض خسائرها الكبيرة. وتجري شركة الطيران التابعة للدولة، التي عُرف عن رئيسها التنفيذي انتقاد التاجيلات من جانب شركات صناعة الطيران، محادثات مثل العديد من المنافسين لتأجيل التسليمات بسبب تداعيات الأزمة. ونسبت وكالة رويترز للباكر قوله "نتفاوض مع بوينغ وأيرباص لتلبية طلبنا للتأجيل ونأمل في أن يلتزم كلا المنتجين"، مشيرة إلى أن الشركتين "لا تملكان بديلا عن القبول وإذا جعلنا

ويرى محللون أن تحركات الخطوط الجوية القطرية تستعد من مهمة إنقاذ الشركة التي تكافح بحثا عن منافذ جديدة تساعدها في تعويض خسائرها الكبيرة. وتجري شركة الطيران التابعة للدولة، التي عُرف عن رئيسها التنفيذي انتقاد التاجيلات من جانب شركات صناعة الطيران، محادثات مثل العديد من المنافسين لتأجيل التسليمات بسبب تداعيات الأزمة. ونسبت وكالة رويترز للباكر قوله "نتفاوض مع بوينغ وأيرباص لتلبية طلبنا للتأجيل ونأمل في أن يلتزم كلا المنتجين"، مشيرة إلى أن الشركتين "لا تملكان بديلا عن القبول وإذا جعلنا

أوساط الأعمال السودانية تستغيث مع تمديد الإغلاق

ويواجه القطاع الخاص في السودان صعوبات كبيرة من أجل العودة إلى النشاط مجددا رغم التغيير السياسي الذي تعيشه الدولة.

وخلال الفترة الماضية، تزايدت ضغوط القطاع الخاص على الحكومة للإسراع في إنهاء سياسات اقتصادية جديدة تنتشل الشركات من أزمتها المزمنة، ووضع حد جذري لكل المشكلات التي عطلت نشاطها طيلة العامين الأخيرين.

غرف الصناعات الصغيرة والحرفية التي تضم مليون شخص تضغط على الحكومة لفتح الاقتصاد

وتسعى الحكومة إلى القيام بإصلاحات برئاسة عبدالله حمدوك الذي تم تعيينه في أغسطس الماضي بعد اتفاق سياسي بين العسكريين والمدنيين ليرأس حكومة لفترة انتقالية تمتد ثلاث سنوات وتنتهي بإجراء انتخابات عامة.

ولكن الأمور تعقدت كثيرا مع انتشار الوباء وانتظار تعهدات المانحين بتقديم دعم مالي للخرطوم يساعدها على النهوض بالاقتصاد تدريجيا.

ويُعقد مؤتمر أصدقاء السودان الذي يضم دولا غربية على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وبلدان عربية، في وقت لاحق هذا الشهر.

الخرطوم - أشار إعلان الحكومة الانتقالية السودانية لتمديد الإجراءات الاحترازية لأسبوعين إضافيين خشية انتشار فيروس كورونا في البلاد.

مخاوف أوساط الأعمال من تفاقم الأزمة بشكل أكبر في الفترة المقبلة. ودعا اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفية الثلاثاء إلى إلغاء حالة الإغلاق الكامل وفتح الحياة العملية لقطاعاته في أقرب وقت مع وضع كل الضوابط الصحية التي تكفل الحد من انتشار جائحة كورونا.

وأكدت اللجنة التسييرية للاتحاد في بيان حول الأوضاع الاقتصادية لعضوية الاتحاد المقدره بأكثر من مليوني عضو بارتداء الكمامة واستخدام المعقّمات والتباعد الاجتماعي اللازم في حال تم فتح الاقتصاد.

ونسبت الوكالة الرسمية إلى الاتحاد قوله إنه ملتزم بالعمل على توفير الظروف الصحية في المناطق الصناعية والمحلات الحرفية والمصانع الصغيرة.

وأوضح أن الحرفيين وأصحاب الأعمال في البلاد يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية في غاية التعقيد لا تختمل إطالة حالة الإغلاق باعتبارهم من الشرائح التي تعتمد كليا على الدخل اليومي وأن طبيعة أعمالهم لا تحقق لهم فائضا للدخول. وأعلنت السلطات على لسان صديق تاور عضو مجلس السيادة رئيس اللجنة العليا للطوارئ الصحية الاثنين الماضي، حظر التجوال الشامل لأسبوعين آخرين اعتبارا من الثالث من يونيو وحتى الـ 18 منه، في سياق جهودها للحد من انتشار الوباء.

إيران تقرر بعجزها عن الوصول إلى احتياطاتها النقدية

حاسما على قدرة البلاد في السيطرة على القوى الاقتصادية وعلى استيراد المعدات والإمدادات.

لكن الوضع على الأرجح أكثر صعوبة، بحسب ما صرح به براين هوك المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الأميركية حول إيران.

وقال في وقت سابق هذا العام إن المعلومات السرية تشير إلى أن طهران يمكنها الوصول إلى 10 في المئة فقط من تلك الاحتياطيات النقدية، نظرا لأن العقوبات المفروضة على القطاع المالي تمنع الحكومة من الوصول إليها.

وأوضح أنه إذا كانت إيران ستمنع المزيد من تسارع زيادة الأسعار، فسوف يتعين عليها أن تحرق المزيد من الاحتياطيات. وأشار إلى أنه بالنظر إلى "العقوبات الحالية على أهم الصادرات المدرّة للدخل، فإن هذا ببساطة غير مستدام بالنسبة للنظام".

بانها تسعى لتوفير تمويل "لاغراضها الفاسدة". وتتخوف إدارة ترامب من أن تستغل طهران أي دعم يقدم لها لمواجهة تداعيات كورونا بتوجيهه نحو برامجها النووية الأمر الذي ترفضه واشنطن بشدة.

وانخفضت قيمة الريال الإيراني مقابل الدولار بنحو 70 في المئة منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق، ما أدى لارتفاع التضخم إلى 51 في المئة من نحو 8 في المئة قبل ذلك.

وكان مسؤولون أميركيون قد قالوا في ديسمبر الماضي إن واشنطن لديها معلومات تشير إلى أن الموارد المالية لإيران في وضع أسوأ من التوقعات السابقة، وأن تلك المشاكل تقربها من أزمة مالية.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن المسؤولين قولهم حينها إن "إيران تستخدم آخر ما لديها من احتياطيات النقد الأجنبي، والتي تعد مؤشرا

تكشف تصريحات المسؤولين الإيرانيين أن محاولات بلادهم في الالتفاف على العقوبات الأميركية ومكابرتها بعدم تضرر الاقتصاد باتت بالفشل خصوصا بعدما أقر المصرف المركزي بصعوبة الوصول إلى الاحتياطيات المالية من النقد الأجنبي بفعل القيود المشددة على تعاملاتها.

ونقلت وكالة فارس الإيرانية عن همتي قوله، خلال جلسة استماع في البرلمان "نسعى عبر الضغوط والمفاوضات للاستفادة منها، وذلك في ظل العقوبات الاقتصادية الأميركية". وأوضح أنه تم في السنة المالية المنتهية في 19 مارس الماضي الاستفادة من جزء من أرصدة النقد الأجنبي، مشيرا إلى أن بلاده لم تواجه أي مشاكل في توفير السلع الأساسية، بحيث تم استيراد أدوية بقيمة 4.5 مليار دولار.

وأشار إلى أن انخفاض الصادرات النفطية خلال الأشهر الماضية أحدث صدمة تضخمية وادى إلى التركيز على الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

وبينما لم يذكر همتي حجم الاحتياطيات الإيرانية من النقد الأجنبي، لكن صندوق النقد الدولي يقدرها بنحو 86 مليار دولار في الوقت الحالي، أو بنسبة أقل بنحو 20 في المئة من المستوى في عام 2013، عندما أجبر الضغط المالي العالمي إيران على التفاوض بشأن برنامجها النووي. وكانت طهران طلبت من صندوق النقد في السادس من مارس الماضي قروضا بخمسة مليارات دولار للمساعدة في تمويل جهودها لمكافحة فايروس كورونا ودعم الاقتصاد المتضرر من جراء العقوبات الأميركية. ولكن الإدارة الأميركية أكدت رفضها منح إيران هذا التمويل واتهمتها

طهران - تعكس تصريحات محافظ البنك المركزي بان إيران لا تستطيع الوصول إلى احتياطاتها المالية مدى تحبط البلد في بحر من الصعوبات الاقتصادية جراء سيل العقوبات الأميركية، التي كجحت تصرف البلد في موارده المالية.

ومنذ خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران في مايو 2018 حلت بإيران كوابيس على المستوى الاقتصادي تجلت في انحسار عوائد النفط بعد امتناع بلدان أسبوعية عن استيراد النفط الإيراني خوفا من الرد الأميركي.



وعصفت جائحة كورونا التي كانت اشد فتكا من العقوبات الأميركية بما بقي من مصادر التمويل حيث تسببت في علق كافة منافذ التجارة وقوضت مفاصل الاقتصاد وزادت من التحديات الاجتماعية مع تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار. ومع فشل كل محاولات المكابرة في تغطية الخراب الاقتصادي أقر محافظ المركزي عبدالناصر همتي الثلاثاء أنه "لا يمكن الوصول إلى الاحتياطيات النقدية رغم وضعها الممتاز".



أموال للعرض فقط